P-ISSN: 2335-1608
E-ISSN: 2602-6694

مجلة التكامل الاقتصادي
Journal of Economic Integration

المجلد: 07 – العدد: 02 / (جوان 2019)
Vol: 07 - Issue: 02 / (June 2019)

كفاءة ومعوقات البرامج التنموية للجماعات المحلية في ترقية عملية التنمية المحلية المستدامة

Efficiency and constraints of development programs of local communities in promoting sustainable local development

د. صالح محرز*
أستاذ محاضر ب، جامعة تبسة
Salahmahrez@gmail.com

د. بلال مشعلي
أستاذ محاضر ب، جامعة قالمة
mechaali.bilal@univ-geulma.dz

د. حمزة بعلي
أستاذ محاضر أ، جامعة تبسة
hamza_baali@yahoo.fr

تاريخ الاستقبال: 2019/03/18 تاريخ القبول للنشر: 2019/04/29 تاريخ النشر: 2019/06/01

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض وتحليل مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، من هيئات الدولة الممثلة في الإدارات العمومية بمختلف المستويات والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية بمختلف منظماتها وجمعياتها المدنية والسياسية، إذ تعتبر الجماعات المحلية بصفتها سلطة محلية منتخبة، المسؤول الاول عن تلبية رغبات وحاجات السكان المتزايدة من خلال تسطير برامج تنموية تستجيب للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والوطنية تتوافق وضوابط التنمية المستدامة. وهو ما تعالجه الورقة البحثية من خلال تسليط الضوء على الدور التنموي للجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية المستدامة، الجماعات المحلية، البرامج التنموية، المعوقات.

التصنيف JEL: O1، O3.

Abstract :

The aim of this study is to present and analyze the contribution of local communities to local development, from state bodies represented in public administrations at various levels, the private sector and local communities with their various organizations and civil and political associations. Local communities are considered as an elected local authority responsible for meeting the growing needs and needs of the population. Through the development of development programs that respond to local and national economic and social requirements and conform to the controls of sustainable development. Which is addressed by the paper by highlighting the developmental role of local communities in achieving the requirements of sustainable local development.

Key words: sustainable local development, local communities, development programs

JEL Classification: O1, O3.

مقدمة:

لقد أدى النمو الديمغرافي المتسارع وتزايد الطلب الاجتماعي على السكن مع انخفاض المداخيل وتضخم أسعار الكراء وتنامي الهجرة الداخلية نحو المدن وما ترتب عليها من تفاعلات تنعكس أثارها على تطلعات وأهداف التنمية المحلية بأبعادها السوسيو– اقتصادية، والبيئية والسياسية إلى إضفاء مزيد من الضغوط على الجماعات المحلية، حيث أضحت برامجها التنموية تتسم بالقصور تارة و عدم الكفاءة

* – مرسل المقال: د. محرز صالح.

تارة أخرى، وقد أدّى تبنّي مفهوم التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية من طرف الحكومة الجزائرية، إلى خلق مزيد من الضوابط أمام البرامج التنموية للجماعات المحلية التي تصبو لتحقيق التوازنات الجهوية في إقليم الولاية أو البلدية.

كما تعتبر التنمية عملية تغيير حضاري تستهدف الارتقاء بالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، بحيث يضمن تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة شاملة معتمدا على مجموع الفاعلين في التنمية. ومع التحول إلى اقتصاد السوق، وتغير دور الدولة وإرساء تقاليد الحكم الرشيد لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد أو حتى الرئيس في صنع السياسة العامة، بل أصبح يشاركها في ذلك فاعلين جدد مثل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، ولم يعد الجهد الرسمي فقط يكفي وحده لتحقيق التنمية المحلية الشاملة والمستدامة.

تمثل التنمية المحلية المستدامة ركيزة أساسية من ركائز التنمية الوطنية الشاملة حيث تسعى إلى تغيير الأوضاع السائدة إلى الأفضل، لذا تعمد مختلف الدول لتحقيق التنمية من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها المتاحة، خاصة مع تطور مفهوم التنمية من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة، وبالتالي التحول من مفهوم التنمية المحلية إلى التنمية المحلية المستدامة، إذ أصبح هذا المفهوم يحتل مكانة هامة في مختلف الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، وتحولت التنمية المحلية من دمج الجهود الحكومية والمشاركات الشعبية إلى تنمية محلية مستدامة تهتم بمواضيع التنمية المحلية التقليدية مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات ومفاهيم الاستدامة.

1. هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى عرض وتحليل مساهمة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، من هيئات الدولة الممثلة في الإدارات العمومية بمختلف المستويات والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية بمختلف منظماتها وجمعياتها المدنية والسياسية، ولدراسة دور هذه الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية، وسبل توزيع الاستثمارات العمومية حسب مختلف المخططات التنموية القطاعية والبلدية وكيفية تحضيرها ومدى انعكاساتها التنموية على المجتمع ومستوى تطور مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

2. مشكلة الدراسة:

تواجه الجماعات المحلية اليوم جملة من المعوقات والتحديات على رأسها غياب و/او عدم نجاعة البرامج التنموية المحلية، كالقصور في ترقية سياسات الإسكان والتعمير و تطوير المناطق الصناعية الزراعية لتحقيق متطلعات سكانها، بالإضافة الى غياب خطط وطنية و/أو محلية لتحقيق برامج الإنعاش الاقتصادي وتجسيد التهيئة الحضرية والريفية المستدامة وادماج الطاقات النظيفة، وهو ما انعكس على تخلف وضعف أداء برامج التنمية المحلية المستدامة. وعليه فالإشكالية الرئيسية التي تسعى الورقة الحالية للإجابة عليها هي: **" كيف يمكن تعزيز كفاءة البرامج التنموية للجماعات المحلية لترقية عملية التنمية المحلية المستدامة؟**

3. هيكل الدراسة: تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور:

أولا: مدخل إلى التنمية المحلية المستدامة بالإضافة الى ابراز ماهية التنمية المستدامة وضوابطها.

ثانيا: مقومات التنمية المحلية المستدامة.

ثالثا: مفهوم الجماعات المحلية.

رابعا: الدور التنموي للجماعات المحلية.

خامسا: الجماعات المحلية وعوائق تحقيق تنمية محلية.

العرض:

أولا: مدخل إلى التنمية المحلية المستدامة

تعتبر التنمية المحلية ركنا اساسيا من اركان التنمية الشاملة، ومنذ النصف الثاني من القرن الماضي اصبحت من اهم الاهتمامات لمختلف الحكومات والجماعات المحلية، وهي مطلب اساسي لتحقيق العدالة والانصاف في توزيع المكاسب والخيرات بين مختلف الاجيال،

على اعتبار أن التنمية المحلية، اداة مهمة لمواجهة مختلف التحديات المتزايدة لأفراد المجتمع وتحقيق نوع من التوازن الجهوي بين مختلف الاقاليم، بدون الاخلال بالأبعاد الاساسية التي تواجه التنمية المحلية، من البعد الاقتصادي الى البعد الاجتماعي، الى البعد البيئي.

1. مفهوم التنمية المستدامة:

تبلور مفهوم "التنمية المستدامة" خلال الثلاثين سنة الأخيرة من القرن العشرين، حيث يعتبر تقرير"نادي روما" (1972م) وهو تقرير "وقف التنمية"، وهو نقطة البدء لهذا المفهوم الجديد للتنمية حيث دق ناقوس الخطر إلى ما يمكن أن ينجم عن الوتيرة المتسارعة للتنمية الاقتصادية والتزايد الديموغرافي من استنزاف للموارد، وتلوث للطبيعة، والضغط على النظام البيئي. ويشمل مفهوم التنمية المستدامة أيضاً فكرة الحوار الدائم الديمقراطي بين صانعي القرار من جهة، والفئات المختلفة في المجتمع المدني من جهة أخرى (غربي احمد، 2010، ص 4)، وهذا بعد سياسي في مفهوم التنمية المستدامة، كما يتجسد في مفهوم جديد يكثر استعماله حالياً وهو "الحاكمية "، أو الحوكمة، أي الحكم في المجتمع على أساس الحوار بين الحاكم والمحكوم وشفافية تصرفات الحكم ووضع قواعد واضحة للمساءلة ". ويعرف البنك الدولي التنمية المستدامة على أساس أن نمط الاستدامة هو عبارة عن استدامة في رأس المال، لتنمية التي تهتم بتحقيق تكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن"

وقد توصل فريق من الخبراء الاقتصاديين إلى أن ثمة إمكانية لوضع استراتيجيات تنموية توفق بين مطلب التنمية وبين ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة، غير أن هذا المصطلح تم استبداله بمصطلح التنمية المسندة أو المدعومة ثم بالتنمية المستدامة الذي ذكره الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة للمرة الأولى عام 1980م. كما شكلت الأمم المتحدة عام 1983 اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، التي قدمت تقرير "مستقبلنا المشترك « للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1987م، وأطلق عليه أيضاً تقرير "برونتلاند" الذي نص على أن " التنمية المستدامة هي التي تلبى حاجات الحاضر دون التفريط فى تأمين حاجات أجيال المستقبل ". (أسامة الخولي، 2002، ص:172). وعليه، فقد شدّد إعلان جوهانسبرج للتنمية المستدامة (سبتمبر 2002م) على إقامة مجتمع عالمي إنساني متضامن لمواجهة مجمل التحدّيات العالمية، مثل القضاء على الفقر، تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة، حماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ردم الهوة العميقة التي تقسم البشرية إلى أغنياء وفقراء، ومنع تدهور البيئة العالمية من أجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة.

تأسيسا على ما سبق، فإن مفهوم التنمية المستدامة يتيح إضافة بعدين جديدين للتنمية: هما البعد النوعي لمفهوم التنمية ليشمل النوعية البيئية وعلاقتها بنوعية الحياة، والبعد الزمني للتنمية ليشمل التنمية على المدى البعيد الأجيال القادمة. ومن أفضل التعريفات العملية الملائمة "للاستدامة" أنها تتمثل في تحقيق الحد الأعلى من الكفاءة الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة، مع ربطها باحتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة.

إن الاهتمام الذي أولته المنظمات الدولية أو الدول للتنمية المحلية سواء من الجانب الفكري أو جانب الممارسة أعطي لها انتشارا واسعا في مختلف أنحاء العالم وجعل استراتيجية هذه التنمية تتحسن وتتطور، كذلك تم الكشف عن مختلف العراقيل التي تقف في وجهها للتغلب عليها، والتنمية المحلية اليوم رهان كل المجتمعات سواء المتقدمة أو المتطورة. لذا ترتكز التنمية المستدامة على إدماج ثلاثة مرتكزات: (أسامة الخولي، 2002، ص:198)

- مرتكز اقتصادي يرمي إلى تحقيق أهداف النماء والفعالية الاقتصادية.
- مرتكز اجتماعي يستهدف تلبية الحاجيات الإنسانية والاستجابة لأهداف الإنصاف والتماسك الاجتماعي، بما في ذلك قضايا الولوج إلى الخدمات والمرافق الأساسية والشغل والثقافة.
- مرتكز بيئي يرمي إلى الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وتحسينها واستثمارها على المدى الطويل.

2. أبعاد التنمية المستدامة:

يمكن التعرف على خصائص رئيسة للتنمية المستدامة أولها أنها ظاهرة عبر الأجيال، وهذا يعني أن التنمية لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين يتراوح بين 25 إلى 50 سنة، وتتمثل الخاصية الثانية في تفاوت عمليات التنمية المستدامة حيث تحدث عبر مستويات مختلفة عالمية وإقليمية ومحلية. ويمكن القول إن أبعاد التنمية المستدامة المختلفة تتمثل فيما يلي:

1.2. البعد الاقتصادي:

بالنسبة للدول الغنية يعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك هذه الدول من الطاقة والموارد الطبيعية، واقتناعها بتصدير نموذجها التنموي الصناعي عالمياً، أما بالنسبة للدول الفقيرة فتعنى توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقراً.

وللتنمية المستدامة أبعاد اقتصادية منها: تحقيق نمو اقتصادي مستدام. وتحسين مستوى المعيشة و تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك. وإيقاف تبديد الموارد الطبيعية والمساواة في توزيعها. والتقليص من تبعية الدول النامية وضرورة تبني هذه الأخيرة برامج تنموية تقوم على الاعتماد على القدرات الذاتية و تأمين الاكتفاء الذاتي. والتقليص من الإنفاق العسكري وتحويله إلى الإنفاق على احتياجات التنمية.

2.2. البعد الإنساني والاجتماعي:

تسعى التنمية المستدامة إلى استقرار النمو السكاني، ووقف الهجرة العشوائية، بتطوير الخدمات الصحية والتعليمية وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية. من بين الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة نذكر: تثبيت النمو الديموغرافي وجعله يتوازن مع النمو الاقتصادي، وتحقيق المساواة في التوزيع (كالدخل الوطني مثلا)، والمشاركة الشعبية و تفعيل دور المرأة والاستخدام الكامل للموارد البشرية، وتوفير الحاجات الأساسية للسكان و ضمان استمراريتها للأجيال المقبلة و من بينها :الغذاء، السكن، التعليم والصحة، محاربة البطالة...الخ. (سنوسي سعيدة، 2010/2009، ص ص109 – 110).

3.2. البعد بيئي:

يتمثل في الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية ،والموارد المائية واستخدام التقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة والموارد، وتطلق الحد الأدنى من الغازات والملوثات. بالإضافة إلى حماية الغلاف الجوي و العمل على التحول من نظام عالمي مرتكز على الوقود الأحفوري إلى نظام مرتكز على طاقة أكثر نظافة واستدامة. حماية المناخ من الاحتباس الحراري. ومكافحة التصحر والجفاف وحماية وإدارة المياه العذبة والمحافظة على التنوع البيولوجي. (مقدم عبيرات وآخرون،2007، ص51).

3. مفهوم التنمية المحلية:

لقد أصبح دور اللاّمركزية في عصرنا الحاضر يتزايد يوما بعد آخر في البناء الديمقراطي العام للدولة، فتشعبت مهام الدولة وتكاثر مسؤولياتها مما أدى بها إلى ترك جزء من الوظيفة الإدارية والاجتماعية وخاصة الاقتصادية إلى الجماعات المحلية تعتمد التمثيلية عبر آلية الانتخاب، بحيث يصبح لممثلي السكان اختصاصات موسعة في مختلف المجالات.

وتعتبر الجماعات المحلية جزءا لا يتجزأ من الدولة، أي أنها تابعة لها بالرغم من وجود اللامركزية التي تعتبر أسلوبا من أساليب التنظيم الإداري والتي تعني توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة والهيئات الإدارية المنتخبة والتي تباشر مهامها تحت رقابة هذه السلطة. لقد تطور مفهوم ومجال التنمية كثيرا خلال العقود الأخيرة، وهكذا ظهرت إلى جانب مصطلح التنمية الاقتصادية عدة مسميات كالتنمية الاجتماعية، والتنمية البشرية المستديمة، والتنمية الإنسانية.

وعليه فإن التعاريف الواردة حول الجماعات المحلية متعددة مع اختلاف تسمياتها في بعض الأحيان فهناك من يسميها بالحكم المحلي وهذا ما نجده في الأنظمة الأنجلوسكسونية وما يدور في فلكها، وهناك من يطلق عليها تسمية الإدارة المحلية وهو ما يطبع النظام الفرنسي والدول التي كانت مستعمرة لها. ولقد عرفت التنمية المحلية على أنها" العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومية للارتقاء بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة". (عبد الحميد عبد المطلب، 2001، ص: 13)

كما يمكن تعريفها على اساس انها عبارة عن رغبة في الارتقاء بالمستوى المعيشي الاقتصادي والاجتماعي تمع معين ضمن إقليم محدد وذلك بالاستفادة من موارده وخصائصه لتحقيق القيمة المضافة في تلك المنطقة. وعلى هذا الاساس فقد تنطوي التنمية في أبلغ صورها على إحداث نوع من التغيير في المجتمع الذي تتوجه إليه، وبالطبع فهذا التغيير من الممكن أن يكون ماديا يسعى إلى رفع المستوى الاقتصادي والتكنولوجي لذات المجتمع، وقد يكون معنويا يستهدف تغيير اتجاهات الناس وتقاليدهم و ميولهم. (شاكر إبراهيم، 1980.ص.133)

وتعريف التنمية المحلية بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين المجهودين الشعبي والحكومي، للارتقاء بمستوى الجماعات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك الجماعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة. (عبد المطلب عبد الحميد، 2001، ص 13) ويقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين رئيسيين هما:

- المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية لتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة، وتوفير مختلف الخدمات؛ بالاعتماد على مبادراتهم وإمكانياتهم الذاتية
- مشروعات التنمية المحلية في توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع على المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة.

إن التنمية المحلية هي عبارة عن عملية يتم من خلالها الدمج بين الجهود الحكومية والجهود الشعبية على مستوى المحليات من خلال استغلال الموارد المالية والبشرية والطبيعية المتاحة على مستوى تلك المحليات بغية التوصل إلي تلبية وتحقيق الاحتياجات والمتطلبات الجماهيرية من أجل الوصول إلي أعلى مستويات من الرفاهية لتلك المجتمعات.

وللجماعات المحلية الدور المركزي والمحوري في عملية تنمية الإقليم، بما يتناسب ويكمل التنمية الشاملة للوطن ككل. كما استفادت من الاستقلالية المالية والشخصية الاعتبارية لأجل تجسيد هذه المهام والصلاحيات.

4. مفهوم التنمية المحلية المستدامة:

لقد برز مفهوم التنمية المحلية المستدامة كمصطلح حديث النشأة ليعكس مدى تطبيق التنمية المحلية لمعايير الاستدامة، فبعدما أصبحت التنمية المستدامة تمثل الاتجاه التنموي الجديد الذي يعبر على التوازن بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية، وتمثل في نفس الوقت النموذج التنموي المستحدث الذي تدخل ضمن اهتماماته المتطلبات البيئية كبعد جديد، يدعم الاحتياجات الاقتصادية والأهداف الاجتماعية ويعالج الاختلالات البيئية، وبعد ازدياد الاهتمام بالتنمية المحلية لكونها أضحت وسيلة وأسلوب يهدف إلي تحقيق التنمية الشامل.

فالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية لا تقل أهمية عن الجهود الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة، عبر مساهمة السكان في وضع وتنفيذ المشروعات التي تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي كبعد مهم ضمن أبعادها التنموية الاقتصادية والاجتماعية، مما يستوجب تضافر المشاركة الشعبية والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتنظيمية والثقافية والحضارية...الخ للمجتمعات

المحلية وإدماجها في استراتيجياتها التنموية وبالتالي الوصول إلي تحقيق متطلبات وغايات التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة ومن هذا المنطلق وعلى هذا الأساس ظهر مصطلح التنمية المحلية المستدامة كمنهج تنموي حديث ومتكامل الجوانب والأبعاد الهادفة إلى تفعيل الطاقات الكامنة لدى المجتمعات المحلية.

ومما سبق يمكن تعريف التنمية المحلية المستدامة بأنها: "تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلى من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقا لأولوياته، مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر"، (إلياس عجابي، 2009) وهناك من يعرف التنمية المحلية المستدامة على أنها استراتيجية لاستمرار تنمية المجتمع وتعمل على الربط بين الموارد المحلية والبيئة الخارجية، أي تنمية المجتمع من خلال موارده الذاتية والمواهب الفردية والعلاقات الاجتماعية مع مراعاة مبدأ العدالة والاستمرارية والاستدامة، أي العدالة بين أفراد المجتمع الحالي والمستقبلي من خلال الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات البيئية التي تحافظ على حق الأجيال المستقبلي.

ثانيا: مقومات التنمية المحلية المستدامة

هناك مجموعة من المقومات التي تساهم في تعزيز التنمية المحلية المستدامة وتساعد في تحقيقها على أرض الواقع، ومن أبرز هذه المقومات ما يلي:

1. الإدارة المحلية:

يقصد بها "ذاك النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية، بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدر معين من الرقابة من قبل السلطة المركزية". (محمد الصغير بعلي،2004، ص: 9). كما تعرف على أنها "عبارة عن اعتراف الدولة للأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار القرارات الإدارية في بعض المجالات". (علي خاطر شطناوي، 2002، ص: 97). وتساهم الإدارة المحلية في تجسيد وتعزيز التنمية المحلية المستدامة من خلال: (مشري محمد الناصر، 2011، ص: 81)

- ضمان عدالة توزيع الخدمات الضرورية الأساسية وعدالة توزيع التمويل بناء على تخطيط علمي سليم تشارك فيه المحليات؛
- ربط الحكومة المركزية بالقاعدة الجماهيرية، فالإدارة المحلية هي المرآة الحقيقية للحكومة أمام الجماهير؛
- تحقيق المزيد من التنمية في كافة المجالات وعلى جميع المستويات بهدف الوصول إلي التنمية المحلية المستدامة وبالتالي المساهمة في الارتقاء بمعدلات التنمية القومية؛
- الإشراف على وضع استراتيجيات تعالج موضوع التنمية الحضرية والتنمية الريفية؛
- تسيير المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية، والإشراف على توفير الخدمات الحضرية والريفية للمجتمعات المحلية وتسيير النفايات الحضرية.

2. المشاركة الشعبية:

تعرف بأنها "تلك الجهود المنظمة التي يقوم بها سكان مجتمع ما بغرض تحديد أهداف يشعرون بأن مجتمعهم يحتاج إليها وتنظيم أنفسهم بالعمل المشترك لتحقيق تلك الأهداف". (هناء حافظ بدوي، 2000 ، ص179) تتم بلورة مساهمة المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال ما يلي: (مشري محمد الناصر، 2011، ص: 81)

- المشاركة الفعالة والفعلية في إعداد وتنفيذ ومراقبة وتوجيه البرامج والخطط التي تهدف إلي تحقيق التنمية؛
- على السلطة المحلية السماح بإنشاء الجمعيات المدنية وفسح المجال أمامها للمساهمة في خدمة المجتمع ومراقبة تنفيذ المشاريع وتوفير أطر المشاركة عبر جمعيات الأحياء ومجالس المدينة التي تعتبر كدعامة لقرارات الجماعات المحلية وكوسيلة لتحديث الاقتراحات وترشيد القرارات ودمج متطلبات واحتياجات المجتمع المحلي ضمن مخططات وسياسات واستراتيجيات تحقيق متطلبات التنمية المحلية والتنمية القومية.

3. التخطيط المحلي:

يقصد به "عملية تغيير اجتماعي لتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده من خلال القرارات الرشيدة التي يشارك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب والسياسيون لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع بكل مستوياته".

وتتجلى مساهمة التخطيط المحلي في تجسيد وتعزيز التنمية المحلية المستدامة من خلال العمل على التوظيف الأمثل للموارد المحلية وتحقيق أفضل العوائد وزيادة معدلات الاعتماد على الذات والابتعاد التدريجي عن الاتكال على المركز وزيادة فرص النمو وتحسين الإنتاجية، وخلق مواطن العمل والاستفادة من اقتصاديات الحجم والأثر المضاعف من خلال انفتاحه على المناطق المجاورة.

كما يعد التخطيط المحلي الوسيلة التي يتم من خلالها الربط بين التنمية المكانية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البيئية ويضمن التوازن الاقتصادي – البيئي ويؤدي إلى توفير بنية تحتية وبيئة تمكينية تساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية مع مبدأ الحفاظ على البيئة وهذا ما يسمي بالتخطيط المحلى البيئي الذي يهتم بكل عنصر من عناصر البيئة أو جميعها والتي حصرها مثلا المشرع الجزائري في الموارد الطبيعية الحيوية واللاحيوية كالهواء والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان. (مشري محمد الناصر، 2011، ص: 82)

4. التمويل المحلي:

يعتبر التمويل من أهم المقومات التي تقوم عليها التنمية بصفة عامة وعصب الحياة الذي تقف عنده التنمية المحلية المستدامة، فالتمويل المحلي هو عبارة عن كل الموارد المالية المحلية المتاحة والتي يمكن توافرها من المصادر الداخلية والتي تجسدها الضرائب المحلية التي تعتبر أهم أداة من أدوات التحصيل في التمويل الداخلي، وهي عبارة عن الأموال التي تحصلها المجالس المحلية من الرعايا والمقيمين في نطاقها لتحقيق منفعة عامة تعمل على تحقيق أهداف التنمية المحلية المستدامة ولتغطية احتياجاتها المالية، كما تعتبر الرسوم المحلية من أهم مصادر التمويل المحلي، كما يتم التمويل من خلال أرباح المنشآت التجارية والصناعية المحلية وإيرادات الخدمات العمومية وإيرادات أملاك الهيئات العامة علاوة على الجهود الذاتية لأفراد المجتمع المحلي. (منال طلعت محمود، 2003، ص: 203)

كما يتعدى هذا التمويل المصادر المحلية ليعتمد على مصادر خارجية كالإعانات الحكومية التي تمثل ذلك الجزء من الاقتطاعات الحكومية من خزينة الدولة وذلك لغرض الإنفاق على التنمية والتنمية المحلية المستدامة، ومساعدة الموارد المحلية الذاتية من أجل تحقيق هدف معين، كذلك القروض التي رخصتها الحكومة المركزية للسلطات المحلية كوسيلة تمويلية لانجاز هذه المشاريع كالاقتراض من البنوك.

ثالثا: تعريف الجماعات المحلية:

إن تعبير الجماعات المحلية تعبير اصطلاحي، يراد به الهيئات الإقليمية المعترف بها قانونا والمخوَّلة الصلاحيات لإدارة وتسيير المرافق المحلية العامة في ظل توزيع السلطة وفي ظل اللامركزية، أي في ظل الأساليب الإدارية الحديثة التي تهدف إلى توزيع الوظائف الإدارية بين السلطات المركزية في الدولة وبين الهيئات الإدارية المنتخبة على أساس إقليمي لتباشر ما يعهد إليها تحت رقابة السلطة المركزية للدولة.

وتتمثل الجماعات المحلية في الجزائر بالمفهوم السابق في الولايات والبلديات وهي ما أطلق عليه مصطلح الجماعات المحلية المنتخبة. (شيهوب مسعود، 1986، ص 04) وتعرف الولاية بأنها جماعة لامركزية ودائرة حائزة على السلطات المتفرقة للدولة تقوم بدورها على الوجه الكامل وتعبر على مطامح سكانها لها هيئات خاصة أي مجلس شعبي وهيئة تنفيذية فعالة. (فريدة قصير مزياني، 2001، ص 178)

أما البلدية فقد عرفها قانون 90-08 المؤرخ في:1990/04/07 في مادته الأولى بأنها: الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية وتحدث بموجب قانون. ولقد جعل التشريع الجزائري من البلدية المحرك الأساسي للتنمية المحلية، حيث توسعت مجالات تدخلها وصلاحياتها بشكل كبير كما هو مبين في المواد من 84 إلى 108 من القانون 90-08 حيث اكد على الحقل الواسع لتدخلها. (J.Hekamcha, 1995, P12)

ففي ظل مختلف التغيرات والإصلاحات شهدت مهام الإدارة المحلية بالجزائر تصاعدا مميزا يتماشى مع مختلف مراحل تطور مفهومها، ولذا:" فإن النصوص القانونية التي أعطتها أبعادا جديدة تمنحها صلاحيات واسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتضع بين يدي ممثليها الوسائل الضرورية لتحمل كل المسؤوليات وتقدير مصير التنمية المحلية".(حياة بن سماعين وآخرون، 2006، ص 10)

رابعا: الدور التنموي المفترض للجماعات المحلية

وانطلاقا مما رأيناه في مفهوم الجماعة المحلية على مستوى الواقع المفترض، وعلى مستوى ما تقوم به السلطة الوصية، سيسعى إلى إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية و ثقافية، (قانون رقم 09/90 المؤرخ في 1990/04/07 والمتعلق بالولاية ص ص52،53) سيتم التعرض لها بالتفصيل كالتالي:

1. **على المستوى الاقتصادي:**

سنجد أنه يعمل على: تنمية الموارد الجماعية بالشكل الذي يحافظ فيه على ممتلكات الجماعة. وجعل تلك الممتلكات أكثر مردودية مع الحرص على عدم أثقال كاهل المواطنين بالضرائب المباشرة وغير المباشرة. وترشيد صرف تلك الموارد لخدمة مصالح المواطنين في مجالات السكن والصحة والتعليم وتوفير البنيات التحتية الأساسية التي تعتبر ضرورية لسير الحياة العادية بالإضافة إلى استثمار المتوفر منها لإحداث مقاولات جديدة تساهم في الحد من العطالة من جهة، وفي تنمية الموارد الجماعية من جهة أخرى.

2. **على المستوى الاجتماعي:**

سيسعى المجلس إلى معرفة حاجيات السكان في التعليم والصحة والسكن والشغل، وسيعمل على بناء المدارس والمستوصفات الكافية وإعداد البقع الأرضية لبناء السكن الاقتصادي لتمكين ذوي الدخل المحدود من التوفر على سكن لائق يتناسب مع مستوى دخلهم، مع البحث المستمر عن مناصب الشغل الجديدة للعاطين والمعطلين في نفس الوقت لوضع حد لآفة البطالة.

3. **على المستوى الثقافي:**

سيعمل المجلس على دعم الجمعيات الثقافية الجادة عن طريق ايجاد البنيات التحتية الضرورية لقيام أنشطة ثقافية لإنتاج القيام الإيجابية التي تساعد على القضاء على مختلف الأمراض الاجتماعية بالإضافة إلى تقديم الدعم المادي و المعنوي لتلك الجمعيات حتى تستطيع التغلب على الصعوبات.

إن عملية تغيير تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي، وتتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى الرفع من مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية، سعيا إلى إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية.كما أن إسهامات المجتمع المحلي في التنمية الشاملة يكون على النحو الآتي:

- إحداث نمو اقتصادي واجتماعي على المستوى المحلي؛ وتوسيع القاعدة الهيكلية الأساسية المحلية التي تساعد على استغلال الموارد والاستثمارات المناسبة لها؛
- تطوير عمل السلطات المحلية وتقوية المؤسسات المحلية حتى تصبح قادرة على التكيف مع الظروف الجديدة؛ والتعرف على الحاجات التي يدركها الناس كشرط أساسي لنجاح تنمية المجتمع المحلي.

خامسا: الجماعات المحلية وعوائق تحقيق التنمية

تعاني الجماعات المحلية من مشاكل عديدة ولعل أهمها الصعوبات المالية خصوصا منها الجبائية وعدم تثمينها بالإضافة إلى المشاكل التنظيمية والتسييرية. علاوة على ذلك فإن التقديرات المالية للجماعات المحلية تختلف باختلاف الأنشطة الاقتصادية، هذا الاختلاف يعبر عن عدم توزيع جهود التنمية بين مختلف البلديات والولايات عبر التراب الوطني، لذلك أصبحت ميزانية هده البلديات غير قادرة على تغطية النفقات المتزايدة المرتبطة بالتسيير والتجهيز.

رغم كل الاختصاصات القانونية والوسائل المادية البشرية المتاحة فإن الجماعات المحلية مازالت تعاني من مجموعة من المشاكل والعوائق سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي. رغم ذلك فان عوائق التنمية التي تواجه الجماعات المحلية هي في الحقيقة كثيرة ومتنوعة، وتناولها بالتفصيل يتطلب شرحا مستفيضا من خلال وضع تقييم كلي لتجربة اللامركزية، ويمكن توضيح العوائق التي تقف أمام تحقيق تنمية على المستويين الداخلي والخارجي في النقاط الآتية

1. عوائق الجماعات المحلية على المستوى الداخلي:

تتمثل هذه المعوقات في عدم تمتع بعض الأعضاء المحليين بالكفاءة التي تمكنهم من استيعاب العمل الجماعي على المستوى القانوني وعلى مستوى القدرة على تدبير شؤون الجماعة مما يؤدي إلى تبذير الإمكانيات المادية. أضف إلى ذلك ضعف الإيرادات البلدية تعد من العوامل الرئيسية التي تؤثر في عمليات التهيئة، وهو عامل من شأنه أن يحد من التنمية، فتنفيذ البرامج وتوجيه المشاريع يكون مرتبط بمدى إمكانية الجماعات المحلية وبأهمية مداخيلها، وبما أنها تتميز بضعفها فإن ذلك ينعكس على مستوى الإعداد والتنمية على الصعيد المحلي، التلاعب بنفقات وإيرادات الجماعات المحلية وتخصيصها للأغراض تجانب المصلحة العامة و تعاني جماعات محلية من عجز في ميزانيتها، وتبقى عاجزة على إحداث التنمية المحلية نتيجة التوزيع المتفاوت واللامتكافئ للثروة. (عثمان محمد غنيم، 2005، ص90)

كما أن إغلاق المجلس المحلية على ذاته وعدم انفتاحه على المواطنين ومكونات الرأي العام المحلي والمجتمع المدني، مما يسقطه في فخ القطيعة مع الهيأة الناخبة ويصبح بالتالي مجرد إدارة بيروقراطية إضافية لا تملك أية تمثيلية ولا أية شرعية سياسية أضف إلى ذلك أن.في مجال التنمية المحلية أن المهام الملقاة على عاتق البلدية كبيرة مقارنة بالدور المنوط للولاية.

2. عوائق الجماعات المحلية على المستوى الخارجي:

الاستقلال الإداري والمالي الممنوح لهذه الوحدات اللامركزية الترابية هو استقلال نسبي، حيث تحتفظ الدولة لنفسها بحق الإشراف والرقابة والتوجيه على هذه الهيئات من خلال السلطة الوصية التي تكون في كثير من الحالات عقبة أمام التنمية الاقتصادية المحلية، وعدم قدرة الجماعات المحلية، كوحدة ترابية، على أن ترفع لوحدها هذه التحديات دون مساعدة الدولة، التي من الضروري أن تقوم بدور المواكب والمصاحب للجماعات، وألا تقتصر فقط على ممارسة الوصاية.

3. معوقات تحقيق التنمية المحلية:

تتعدد العوامل التي تعيق التنمية المحلية فهي كثيرة ومتنوعة فمنها ما هو تنظيمي إداري وثقافي وما هو اجتماعي وسياسي والبعض الأخر اقتصادي، بالإضافة إلى العوامل الأمنية والمناخية وغيرها من المشاكل التي تبعدنا عن تحقيق التنمية المحلية المستدامة بكافة أبعادها، ومن أهم هذه المعوقات:

1.3. المعوقات الإدارية والتنظيمية:

تتمثل في تعقد الإجراءات وتفشي الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات، وانتشار اللامبالاة والسلبية، وسيطرة المصلحة الخاصة للمنتخبين المحليين، أضف إلى ذلك نقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والقادرة على تحمل مسؤولية التنمية المحلية الشاملة، لاسيما في الهيئات المحلية المنتخبة والذي يعود بالأساس إلى عدم الاهتمام بإدارة الموارد البشرية التي لها دور فعال في التنمية المحلية، وضعف المكونات التعليمية والخبراتية لدى المنتخبين المحلين، (حسين عبد الحميد أحمد رشوان، 2009 ص231). أضف إلى ذلك سوء إدارة المنظمة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي، سوء توزيع الاختصاصات وخاصة الفنية في بعض القطاعات، ضعف الأداة التنفيذية وسوء إدارتها لبعض الوحدات الحكومية وخاصة الوحدات المحلية، تراخي الجهات الإدارية وضعف سلطاتها مما أدى إلى انتشار رقعة الفساد وارتفاع الأسعار بشكل فاحش، عدم وجود سياسات فعالة لاستخدام وتوزيع القوى البشرية طبقا لاحتياجات التنمية المحلية الفعلية في المجتمع المحلي، عدم التخطيط الجيد لمشاريع التنمية المحلية بما يتماشى والحاجات الأساسية للمجتمع المحلي. (محمد شفيق، 2009 ، ص ص: 75-77)

2.3. المعوقات الاجتماعية والثقافية:

تعتبر المعوقات الثقافية من بين أهم التحديات التي تقف في وجه التنمية المحلية، فغالبا ما يكون سبب فشل المشروعات التنموية في المجتمعات المحلية، نتيجة نقص الوعي المحلي وضعف التثقيف الحضري، خاصة قي أوساط الشباب، ذلك أن من وسائل تفعيل دور الشباب في التنمية المحلية، التثقيف الحضري عبر برنامج مستمر، أما فيما يخص العوائق الاجتماعية التي تسود المجتمع المحلي وتحول دون تحقيق التنمية فيه، فنجد التزايد السكاني المحلي وما ينجم عنه من مشاكل اجتماعية واقتصادية. (عمار جيدل، مارس2008)

3.3. المعوقات السياسية والاقتصادية:

من بين المعوقات السياسية نجد: الصراعات الحزبية بين مختلف التشكيلات السياسية المكونة للمجالس الشعبية البلدية والولائية المنتخبة والتي تؤثر سلبا على قرارات هذه المجالس، مما ينعكس على مختلف المشاريع التنموية ويجعل التنمية على مستوى المحلي دون طموحات وتطلعات المواطنين، وفيما يخص العوائق الاقتصادية فتتمثل في ضعف مصادر التمويل المالي المحلي، والنظام الجبائي، خاصة فيما يخص الإرادات المحلية واعتماد الجماعات المحلية، بالدرجة الأولى على مساهمات الدولة، بالرغم من أن القانون يمنحها حق اقتراح والمبادرة والقيام بالمشاريع التنموية، ضف إلى ذلك إشكالية عدم وجود مناطق حرة للتصدير في المناطق المحلية وضعف البنية التحتية. (فضيل الحاج وآخرون، 2017، ص170)

هذه العوائق وغيرها، مما لم نأت على ذكره تجعل الدور التنموي للجماعات المحلية شبه منعدم، إن لم يكن منعدما وبالتالي فإن المجالس الجماعية لا يمكن أن تلعب إلا بدور التسيير بعض شؤون المواطنين مما يمكن أن تشرف عليه السلطة الوصية نفسها. لكن كشفت الحقيقة أن التخلف لا يرجع فقط إلى قلة الأموال المطلوبة للاستثمار وإنما يرجع ذلك إلى عوامل أخرى غير اقتصادية ومهمة في التنمية وفي مقدمتها الجانب الاجتماعي المرتبط بعدالة التوزيع والجانب السياسي المرتبط بالحريات وديمقراطية نظام الحكم إلى الجانب الثقافي ... الخ.

تركز الجماعات المحلية جهودها الاستثمارية بالأساس على مشاريع البنيات التحتية في عدد من المجالات كالماء والتطهير والطرق، فضلا عن الجانب الاجتماعي. كما أن هذه الجماعات تضطلع بدور محوي في إعداد وتمويل المشاريع المدرجة ضمن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. إن عملية إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية تعود على الجماعة بالفائدة الكبيرة في مختلف المجالات يكون من خلال:

- تشخيص ومعرفة حاجيات السكان في التعليم والصحة والسكن والشغل، والعمل على بناء المدارس والمستوصفات الكافية وإعداد البقع الأرضية لبناء السكن الاجتماعي لتمكين ذوي الدخل المحدود من التوفر على سكن لائق يتناسب مع مستوى دخلهم؛
- تنمية الموارد المحلية بالشكل الذي يحافظ فيه وينمي الموارد ويجعل تلك الممتلكات أكثر مردودية مع الحرص على عدم أثقال كاهل المواطنين بالضرائب المباشرة و غير المباشرة؛
- تنمية الفلاحية من خلال تنمية وتطوير الاستراتيجيات التي يجب أن تتبعها الجماعات المحلية تنصب على تطوير المنتوجات المتكيفة مع المناطق لطبيعية والتربة المحلية، بهدف تكثيف الاستغلال الزراعي وتحقيق الاندماج الزراعي الصناعي؛
- زيادة التركيز على حماية الموارد الطبيعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وفى خلال تحسين وتهيئة الأراضي القابلة للزراعة عن طريق الأساليب الزراعية الأفضل؛
- زيادة فعالية الإدارة المحلية التي عبر تعزيز مواردها البشرية بالمزيد من آليات التكوين والتحفيز وتعبئة مواردها المالية لضمان تمويل المشاريع المسطرة في المخطّط الجهوي.

خاتمة:

تتوجه اغلب الحكومات والسلطات المحلية نحو خلق برامج تنموية ترتقي لطموحات التنمية فيها وتستجيب لتطلعات منتخبيها، ولا يكون ذلك ألا من خلال تعزيز وترقية الاستراتيجيات المحلية والاستفادة من التجارب الدولية في مجال تخطيط التنمية المحلية المستدامة،

وعليه، فهذه الدراسة من وخلال محتواها قدمت الإطار العام لمفهوم التنمية المحلية المستديمة بمختلف أنواعها ومبادئها، وكذا أهمية هذه الأخيرة على المستوى المحلي.

لذا حاولنا الوقوف من وخلال تحليل واقع التنمية المستدامة، فالتنمية المحلية باعتبارها تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي، بواسطة جملة من السياسات العامة والبرامج الحكومية، تكون للأجهزة المركزية والمحلية للدولة دور فعال في مجال التصميم والإعداد والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية، وقد خلصت الورقة البحثية الى مجموعة من النتائج تمثلت في:

- التنمية المحلية المستدامة مفردة واسعة ومتعددة الأبعاد(اجتماعية، بيئية، اقتصادية) ولكي تتحقق هذه المفردة في أي برنامج تنموي لابد من تكامل هذه الأبعاد.
- لكي ينجح أي برنامج للتنمية المحلية المستدامة لابد للجماعات المحلية من التأكيد على الجوانب الحضرية المختلفة، مع التأكيد على عنصر المشاركة والحوكمة والعدالة الاجتماعية.
- لتحسين الاستمرار البيئي في برامج التنمية المحلية المستدامة يجب أن يكون هناك دراسة بيئية مسبقة مع إشراك منظمات المجتمع المدني في تخطيطها وتنفيذها.
- إن وضع التنمية المستدامة في أي جماعة محلية، يقاس على أساس مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والمؤسسية، مع التركيز على واقع كل منطقة أو جهة محلية على مؤشرات القوة الدافعة (جميع الأنشطة والعمليات والأنماط) والحالة (تحليل وتقييم تقارير جول الوضعية الحالية) والاستجابة (وضع الطرق والأسس الخاصة الكفيلة بجمع التدابير التي يجب ان تعتمد في ذلك) التي تخدم تنميتها المحلية المستدامة.
- إصدار التشريعات اللازمة لتأطير برامج التنمية المحلية وفق متطلبات التنمية المستدامة وتشجيع الشراكة والاستثمارات الداخلية لخارجية لاكتساب الخبرات في مجال تخطيط برامج التنمية المحلية المستدامة الهادفة. ورفع مستوى تأهيل الجماعات المحلية، وتعريفهم بالتقنيات والمعارف التنموية، من خلال إجراء الدورات التدريبية المناسبة.

الهوامش والاحالات:

1. أسامة الخولي: **البيئة وقضايا التصنيع: دراسة حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية**: كتاب عالم المعرفة عدد 285 (سبتمبر 2002)
2. إلياس عجابي، فعالية التنمية المستدامة كنموذج بديل للنماذج الاقتصادية الأخرى، **الملتقى الدولي حول: أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة**، (كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 10 و11 نوفمبر 2009).
3. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **التنمية اجتماعياً، اقتصاديا، ثقافياً، سياسيا، إدارياً، بشريا**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،2009
4. حياة بن سماعين و وسيلة السبتي، **التمويل المحلي للتنمية المحلية: نماذج من اقتصاديات الدول النامية**، الملتقى الدولي حول: سياسات التمويل واثرها على الاقتصاديات و المؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 21و22 نوفمبر 2006.
5. سنوسي سعيدة، **الآثار البيئية والصحية للاستهلاك الصناعي للطاقة الحفرية، ودور التنمية المستدامة**–دراسة حالة الجزائر– مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مختار، عنابة، 2010/2009.
6. شاكر إبراهيم، **الإعلام والتنمية**، المنشأة الشعبية، طرابلس، الطبعة الثانية، 1980.
7. شيهوب مسعود، **أسس الإدارة المحلية و تطبيقاتها في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
8. عبد الحميد عبد المطلب، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
9. عثمان محمد غنيم، **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي**، الطبعة الثالثة، 2005.
10. علي خاطر شطناوي، **قانون الإدارة المحلية**، دار وائل للنشر، عمان، 2002 .
11. عمار جيدل، **تفعيل دور الشباب في التنمية، الشباب بين الأصالة والمعاصر**، منشورات المجلس الأعلى الإسلامي، ملتقى الدولي في الجزائر، أيام24 -25-26 مارس2008 .

12. غربي احمد، **أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، العدد 04، أكتوبر 2010.
13. محمد الصغير بعلي، **قانون الإدارة المحلية الجزائرية**، دار العلوم، الجزائر، 2004.
14. فريدة قصير مزياني، **مبادئ القانون الجزائري**، مطبعة عمار قرفي، باتنة، 2001.
15. فضيل الحاج وآخرون، **إشكالية التنمية المحلية المقومات والمعوقات**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، جامعة معسكر، العدد:9، جانفي2017
16. محمد شفيق، **دراسات في التنمية الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009
17. مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة**، مذكرة ماجستير "غير منشورة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011.
18. مقدم عبيرات، عبد القادر بلخضر، الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالية، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، (العدد07، جامعة سطيف، الجزائر،2007).
19. منال طلعت محمود، **الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003 .
20. هناء حافظ بدوي، **التنمية الاجتماعية رؤية واقعية من منظور الخدمة الاجتماعية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000 .
21. J.Hekamcha, **« le processus de développement économique par les collectivités locales »,** Revue IDARA, volume 05, N° 1, 1995.
22. قانون رقم 09/90 المؤرخ في 1990/04/07 والمتعلق بالولاية
23. يعتبر قانوني البلدية والولاية 08-09 على التوالي لسنة1990 يعتبر البلدية والولاية جماعتان **إقليميتان لا مركزيتان** تتمتعان بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، حيث جعل من الجماعات المحلية المحرك الأساسي للتنمية المحلية.
24. (تقرير فونيكس Flunex وإعلان استوكهولم لعام 1974م) وسميت باستراتيجية "التنمية الإيكولوجية" ecodevelopement) –هذا المصطلح الذي يترجم هاجس التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة سرعان ما سيتم استبداله من طرف السياسيين الأنكلوساكسون بمصطلح التنمية المسندة أو المدعومة (Sustainable development)ثم بالتنمية المستدامة الذي ذكر للمرة الأولى العام 1980م